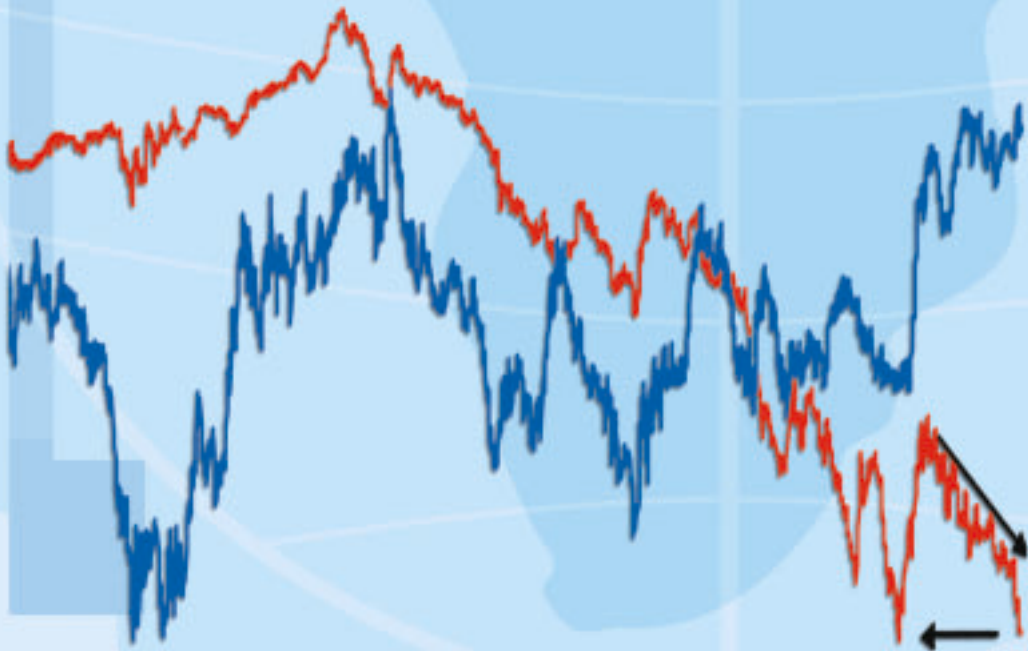


خمس على الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003
- التطورات الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا



فهرس المواضيع

- | | |
|---|--------------------------------------------------|
| 3 | الافتتاحية |
| 4 | مجلس المساهمين |
| 4 | الاجتماع الثاني لمجلس
إدارة المؤسسة لعام 2004 |
| 5 | أنشطة المؤسسة |
| 7 | إصدارات |
| 9 | من الوطن العربي |

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات وللائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة للائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأمين والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقارير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

عضواً

سعادة الأستاذ محمد سعيد محمد شاهين

عضواً

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

عضواً

سعادة الأستاذ منصور إبراهيم آل محمود

عضواً

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

عضواً

سعادة الأستاذ علي رمضان شنييش

عضواً

سعادة الأستاذ الدكتور أحمد السعيد شرف الدين

عضواً

سعادة الأستاذ عبد اللطيف لودي

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في إعادة إعمار العراق

الاعتمادات نيابة عن المصرف العراقي للتجارة. وتشمل شبكة المصارف المعتمدة، في الوقت الحاضر، اثني عشر مصرفاً من المصارف الكبرى من بينها بنك الكويت الوطني، وحي بي مورغان، وتشارترد بانك، وكريدت ليونيه.

وتجدر الإشارة إلى أن سبع عشرة وكالة ضمان وطنية في الدول الصناعية كانت قد وقعت اتفاقيات مماثلة بغرض زيادة الميزة التنافسية لصادرات الدول التي تحمل جنسية هذه الوكالات إلى العراق ومنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وأسبانيا والسويد والدانمرك وهولندا وبولندا والنمسا. وقد ساندت هذه الدول جهود وكالاتها بتخصيص مبلغ يزيد على ملياري دولار يتم تدويره لأغراض الضمان لصالح مصدري كل من هذه الدول.

وتمثل الاتفاقية التي وقعتها المؤسسة نافذة واسعة لصادرات الدول العربية وفرصة لمضاعفة قابليتها للاستثمار بحصة مقدرة من قيمة واردات العراق من السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك وتنفيذ برامج إعادة الإعمار التي تقدر بحوالي 20 مليار دولار أمريكي سنوياً على مدى السنوات العشر القادمة، ولا يشمل ذلك متطلبات توسيع طاقة إنتاج القطاع النفطي. وفي إطار تفعيل الاتفاقية باشرت المؤسسة الاتصال بدولها الأعضاء لاستكمال الترتيبات الخاصة بتوفير الشروط اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، علماً بأن هذه الترتيبات تتسم بالمرونة التي تساعد على تطويرها لمواكبة المستجدات والمتغيرات المتوقعة في العراق، كما تفتح باباً لتوسيع قاعدة الضمان لتغطية ائتمان صادرات عدد من الدول العربية.

والله الموفق،،،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

يلمس المتتبع للتطورات السياسية والاقتصادية في القطر العراقي الشقيق النهج الجديد في إعادة بناء العراق لكي يتبوأ مركزه العربي والدولي. إلى جانب ذلك تتزايد أهمية الدور العربي لتجسير الفجوة بين العراق والعالم ومساعدة العراق على التقدم والاندماج في السوق العالمي عن طريق استنهاض القدرة الكامنة في المجتمع العراقي واقتصاده واستقطاب القدرات الوطنية المهاجرة وتقديم الدعم اللازم والدخول في مشاريع استثمارية بتضافر جهود الحكومات والمنظمات والمؤسسات العربية العامة والخاصة وإحداث تطوير إيجابي في أساليب التعاون العربي المشترك وممارساته.

ومما لاشك فيه أن العراق يزخر بإمكانات متميزة وثروات بشرية ونفطية ومنجمية فضلاً عما يتمتع به من موارد في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومن إمكانات هائلة في مجال الصناعة التحويلية كلها مؤهلة لأن تترجم إلى فرص استثمارية، وأن تنعكس في معدلات متنامية للتبادل التجاري. ومن شأن ذلك بطبيعة الحال أن يطال كافة القطاعات بما يعيد للعراق دوره المحوري ويمكّنه من مواجهة الاستحقاقات التي تتطلبها مرحلة إعادة البناء ويجعل منه اقتصاداً ناهضاً متكاملًا ومندمجاً في إطاره الإقليمي والعالمي مع استتباب الأمن والاستقرار.

وقد حرصت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن تكون في صدارة الأطراف العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص ومجتمع الأعمال والهيئات غير الحكومية التي تسعى للمساهمة في جهود إعادة إعمار العراق كي تتوافر له عوامل النجاح لعبور المرحلة الانتقالية الحرجة التي يمر بها إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي سيدفع عجلة حركة النمو في مفاصل الاقتصاد العراقي.

وقد توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية إطارية بين المؤسسة والمصرف العراقي للتجارة تلتزم بموجبه السلطات المختصة في العراق بسداد ما قد تؤديه المؤسسة بشكل مباشر وغير مباشر من تعويضات لمصدّرين عرب في حالة عدم تسلمهم قيمة صادراتهم، من أي من المصارف المعتمدة للتعامل عبر خطابات

الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

اتفاقية المؤسسة وذلك على أساس مساهمتها في رأسمال المؤسسة على أن تتحمل كل منها سائر التزامات العضوية. كما أجاز مجلس المساهمين تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام 2003 عن أعمال المؤسسة وصادق على الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات واعتمد تقرير مدقي الحسابات عن السنة المالية 2003.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على تعيين الأستاذ خالد عبد الرحمن المرحم عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً لدولة الكويت. وختاماً لأعمال مجلس المساهمين قرر توجيه الشكر إلى دولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً على حسن استضافتهم وحفاوتهم وتوفير أسباب إنجاح الاجتماع، وتوجيه الشكر إلى مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ومديرها العام والعاملين فيها على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

أعلى ما بلغته منذ إنشائها. وتناول الخطاب مواصلة المؤسسة جهودها في تطوير الوعي الاستثماري وتعزيز جهود الترويج للاستثمار من خلال إصدار تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002" وإصدار النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار"، كما حوى الخطاب عرضاً للأداء المالي للمؤسسة خلال العام موضوع التقرير الذي سجل تحسناً كبيراً، وأفاد بأن المؤسسة تسعى إلى ضمان ائتمان الصادرات العربية إلى جمهورية العراق لحساب الدول الأعضاء، وتناول الخطاب الترتيبات التي أقامتها المؤسسة لهذا الغرض مع المصرف العراقي للتجارة (TBI).

وقد وافق المجلس على أن تكون المساهمة بمبلغ المائة مليون دولار أمريكي التي زيد بها رأسمال المؤسسة باسم الهيئات المالية العربية. كما وافق المجلس على قبول كل من تلك الهيئات المالية العربية عضواً في

عقد مجلس مساهمي المؤسسة دورته الحادية والثلاثين في المقر الدائم للمنظمات العربية في الكويت وذلك يوم الثلاثاء الموافق 14 نيسان (أبريل) 2004. وحضر هذه الدورة مندوبو الدول الأعضاء في المؤسسة. كما حضر الاجتماع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وشارك في الاجتماع السيد مدير عام المؤسسة. افتتحت أعمال الاجتماع برئاسة رئيس وفد سلطنة عمان بصفته رئيساً للمجلس في دورته السابقة وتم إقرار بنود جدول أعمال المجلس، وتسليم رئاسة المجلس في دورته الحالية لرئيس وفد فلسطين. كما ألقى سعادة الأستاذ ناصر محمد القحطاني رئيس مجلس الإدارة خطاباً استهله بتوجيه الشكر إلى دولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً، وتناول فيه أهم سمات التقرير السنوي عن أعمال المؤسسة خلال العام 2003 شاملاً ذلك تطور عمليات الضمان التي تنامت خلال العام، كما تنامت أقساط الضمان المتحصلة خلال العام إذ بلغت

الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة لعام 2004

الاستثمارية بين الدول العربية ودعمها للصادرات العربية وذلك من خلال الخطط والبرامج التي تم إعدادها والتي تشمل إدخال وثائق ضمان جديدة كضمان الإيجار والخدمات والعقود الإنشائية، وذلك فضلاً على مساعي المؤسسة للتسريع بإجراءات الحصول على موافقة الدولة المضيفة على ضمان المؤسسة للاستثمار الوافد إلى إقليمها. كما قرر المجلس عقد اجتماعه القادم الثالث لعام 2004، في اليوم الثامن من تموز (يوليو) 2004.

ومجلس مساهمي المؤسسة والتي مهدت الطريق لقيام الهيئات المالية العربية بأداء القسطين المستحقين عن عامي 2003 و 2004 من مساهماتها في رأسمال المؤسسة، وأن ما تم كان تنويجاً للجهود الكبيرة التي بذلها مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة، وعبر المجلس عن إدراكه بأن تسلم المبالغ مقرون بتطلعات الجميع إلى إنجازات كبيرة من قبل المؤسسة وأن إدارة المؤسسة على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها، وأن المؤسسة لن تألو جهداً في أن تجعل تلك الموارد تنعكس زيادة في التدفقات

تم عقد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة لعام 2004 يوم الثلاثاء 14 نيسان (أبريل) 2004 بمقر المؤسسة بالكويت، وشارك فيه السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كما شارك فيه السيد فهد راشد الإبراهيم المدير العام للمؤسسة. وفي مستهل الاجتماع رحب السيد الرئيس بانضمام السيد خالد عبد الرحمن المرحم إلى عضوية المجلس. وتم التصديق على المحضر السابق وقراراته، كما عبر المجلس عن سعادته للقرارات التي صدرت عن مجالس محافظي الهيئات المالية العربية

● مشاركة في اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية:

شاركت المؤسسة ممثلة بشخص المدير العام في اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد المصارف العربية الذي عقد في مدينة بيروت خلال يوم 2004/4/30. وتدخل المؤسسة في عضوية اتحاد المصارف العربية.

● تكثيف نشاط المؤسسة في سوريا:

زارت بعثة من المؤسسة برئاسة المدير العام سوريا خلال الفترة 25-27 أيار (مايو) 2004 وعقدت اجتماعات مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سبقتها جلسات عمل مع أعضاء الجهاز الفني في الوزارة وممثلين عن مصرف سوريا المركزي والمصرف التجاري السوري بشأن تكثيف نشاط المؤسسة في مجال ضمان الاستثمار وضمن ائتمان الصادر.

● مشاركة في مؤتمر الأعمال المصرفية:

شاركت المؤسسة في أعمال مؤتمر الأعمال المصرفية الخاص بـ "تمويل القطاع الخاص: فرص وتحديات" المنظم من قبل الجمعية البريطانية-السورية واتحاد غرف التجارة والصناعة السورية خلال الفترة 26-27/05/2004 في مدينة دمشق. وشارك في المؤتمر أكثر من (500) جهة سورية معنية بالنشاط الصناعي والتجاري في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى ممثلين عن المصارف والمؤسسات المالية العربية والأجنبية والإقليمية والدولية.

قامت المؤسسة خلال الفصل الثاني لعام 2004 بأنشطة مختلفة غطت المجالات التالية:

● مشاركة في ندوة "المشاريع الصغيرة والمتوسطة... محاور النجاح":

شاركت المؤسسة في فعاليات ندوة بعنوان "المشاريع الصغيرة والمتوسطة... محاور النجاح" التي نظمتها الشركة الأردنية لضمان القروض والصندوق الوطني لدعم المؤسسات (نافس) وبرنامج أنكتاد لدعم القدرة الذاتية للمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم (امبريتيك الأردن)، والتي أقيمت في مدينة عمان بتاريخ 2004/04/14. هدفت الندوة إلى ربط أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات التي توفر الخدمات المختلفة التي يتطلبها نجاح تلك المشاريع، وذلك من خلال استعراض متطلبات نجاح المشاريع ووسائل تحقيقها، ومناقشة بعض الحالات العملية لمشاريع ناجحة.

● مشاركة في برنامج تدريبي حول "الأساليب الحديثة لتنمية وتمويل التجارة الخارجية":

شاركت المؤسسة في تقديم البرنامج التدريبي حول "الأساليب الحديثة لتنمية وتمويل التجارة الخارجية" الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط خلال الفترة 24-28/04/2004 في مدينة الكويت. هدف البرنامج إلى التعرف على محددات واتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية والتعرف على أهم السياسات المؤسسية الرامية إلى تنمية

الصادرات من خلال التسويق والتأمين والتمويل وكذلك التعرف على الأطر والاتفاقيات الدولية التي تحكم السياسات الوطنية في مجال تعزيز التجارة الخارجية. كما قدمت المؤسسة خلال البرنامج ثلاث محاضرات حول "آليات ودور التأمين في تنمية الصادرات" و"أهمية التمويل والضمان في تنمية التبادل التجاري" و"أساليب وآليات تمويل وضمان ائتمان الصادرات بين الدول الصناعية والدول العربية"، وتمت الإشارة في البرنامج إلى دور مؤسسات التمويل والضمان الوطنية والدولية واتحادات التأمين الدولية مثل اتحاد بيرن والكريدت ليانس.

● مشاركة في "المنتدى الثاني لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية":

شاركت المؤسسة ممثلة بشخص المدير العام في "المنتدى الثاني لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية" الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بمدينة بيروت يومي 28 و29/4/2004. وقدمت مداخلة في هذا المنتدى. وقد بحث المنتدى نتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون (المكسيك) خلال الفترة 10-14/9/2003.

استعراض ومناقشة مناخ الاستثمار في تونس كما تضمن لقاءات بين ممثلي المؤسسات التونسية من جهة والمستثمرين العرب والأجانب من جهة أخرى، وترتيب ورشات عمل متخصصة في عدد من المجالات الصناعية والخدمية.

● مشاركة في المؤتمر العاشر للاستثمار وأسواق رأس المال العربية:

شاركت المؤسسة ممثلة بشخص مديرها العام ومدير إدارة عمليات الضمان في المؤتمر العاشر للاستثمار وأسواق رأس المال العربية الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال في مدينة بيروت خلال الفترة 24-26/6/2004. وناقش المؤتمر مختلف المواضيع منها المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على اقتصادات المنطقة ومناخ الاستثمار فيها، متطلبات ومبادرات الشراكات الاقتصادية والتجارة الحرة في المنطقة، الصناعة المصرفية العربية واتجاهاتها في الأسواق المحلية والدولية، متطلبات تطوير صناعة النفط والغاز في البلدان العربية ودور القطاع الخاص في هذا المجال واتجاهات الاستثمار في الأسواق العربية والدولية. كما عقد على هامش المؤتمر المنتدى العربي للاستثمار، ومنتدى القيادات الشابة العربية، والمنتدى العربي للمؤسسات العائلية، وشارك فيه حوالي (1000) شخصية قيادية عربية ودولية. وتم خلال المؤتمر استعراض تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 الذي تصدره المؤسسة سنوياً منذ تسعة عشر عاماً.

المؤتمر الدولي "البعد المؤسسي في الأداء التنموي" الذي نظمته المعهد العربي للتخطيط " في مدينة بيروت يومي 8 و9/6/2004. استعرض المؤتمر أحدث النتائج النظرية والتطبيقية حول الدور الذي تقوم به المؤسسات في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عامة والدول العربية على وجه الخصوص. كما تناول المؤتمر عدداً من القضايا من بينها المؤسسات والأداء التنموي، وحقوق الملكية والاستثمار وبيئة الأعمال، وسياسات تحرير التجارة ونظام سعر الصرف، والنظام المالي والإجراءات والقواعد المنظمة للموازنة العامة، واستقرار النظام النقدي وكفاءة الجهاز المصرفي، والتنمية الإنسانية والاجتماعية والفقر وشبكات الأمان الاجتماعي. قدم خلال المؤتمر عدد من أوراق العمل أعدت من قبل خبراء عرب ودوليين.

● مشاركة في أعمال الدورة السادسة لمنتدى قرطاج للاستثمار:

شاركت المؤسسة في أعمال الدورة السادسة لمنتدى قرطاج للاستثمار الذي نظّمته وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي تحت إشراف وزارة التنمية والتعاون الدولي التي أقيمت في مدينة تونس خلال الفترة 17-19/6/2004. شارك في المنتدى تحت مظلة المؤسسة، عدد من الشركات الاستثمارية والتجارية في الوطن العربي بهدف استكشاف فرص محددة للاستثمار والتبادل التجاري مع تونس من جهة، وفتح قنوات للتعاون المثمر بينها وبين المؤسسة من جهة أخرى. كما تم خلال المنتدى

● تنظيم عقد ملتقى التمويل والضمان:

تحت رعاية مصرف ليبيا المركزي، نظمت المؤسسة بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار ملتقى التمويل والضمان وذلك تحت عنوان "آليات تمويل وضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، وذلك خلال الفترة 7-8/6/2004. كان من بين أهداف الملتقى تعريف الجهات الليبية بشقيها العام والخاص بخدمات الضمان التي تقدمها المؤسسة من خلال نظامي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمزايا المختلفة التي تكسبها المؤسسات الاستثمارية والتصديرية الليبية من الاستفادة من تلك الخدمات. وقد شارك في الملتقى عدد من ممثلي الشركات العربية النشطة في مجال التمويل والتبادل التجاري لاستكشاف فرص التمويل والاستثمار والتصدير والاستيراد من ليبيا وإليها. ويذكر في هذا الصدد أن الجماهيرية العربية الليبية قد استفادت من خدمات المؤسسة منذ إنشائها وحتى نهاية عام 2003 في إجمالي الاستثمارات وائتمان الصادرات إذ بلغت قيمة العقود المبرمة مع مستثمرين وممولين من ليبيا حوالي 26,5 مليون دولار غطت قطاعات السياحة، والزراعة، والعقارات والخدمات. من جهة أخرى أبرمت عقود مع مصدرين من دول عربية اتجهت صادراتهم إلى ليبيا بقيمة بلغت حوالي 74 مليون دولار شملت مختلف السلع من زيوت تشحيم، واسطوانات تعبئة الغاز، وأدوية بشرية، وأقمشة ومنسوجات.

● مشاركة في المؤتمر الدولي "البعد المؤسسي في الأداء التنموي":

شاركت المؤسسة في أعمال

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003

العربية البينية المصدرة إلى إحدى عشرة دولة عربية، جاءت بعدها الإمارات بحوالي 843 مليون دولار وحصّة 22,6٪ إلى ثمان دول عربية، والكويت بحوالي 651,08 مليون دولار وحصّة 17,5٪ إلى ست دول عربية، والأردن بحوالي 397,74 مليون دولار وحصّة 10,7٪ إلى سبع دول عربية، ولبنان بحوالي 130,79 مليون دولار وحصّة 3,5٪ إلى ست دول عربية، ومصر بحوالي 126,01 مليون دولار وحصّة 3,4٪ إلى خمس دول عربية. وقد شكلت حصّة هذه الدول الست ما نسبته 94,2٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة.

تقدر البيانات الأولية أن تكون الدول العربية قد استقطبت حوالي 6,5 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ولم تتوافر بيانات كافية من مصادر قطرية لإعطاء صورة واضحة عن هذه التدفقات حتى وقت صدور التقرير. كما قام عدد من الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار في المنطقة في مجالات قطع غيار السيارات والصناعات الغذائية والكيماوية والأدوية وقطاع التكنولوجيا، كما اختارت (19) شركة عالمية الانتقال إلى الإمارات و(4) شركات عالمية الانتقال إلى البحرين و(6) شركات عالمية الانتقال إلى لبنان لمباشرة أعمالها منها.

وقدر حجم الصادرات العربية بحوالي 320 مليار دولار عام 2003 مقابل 241 مليار دولار عام 2002، والواردات العربية حول 206 مليارات دولار مقابل 175 مليار دولار للفترة ذاتها. وقد شكلت الصادرات العربية بالمتوسط خلال سبع السنوات الماضية نحو 3,5٪ من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية بالمتوسط نحو 2,6٪ من إجمالي واردات السلع العالمية. وتراوحت نسبة

التضخم انخفاضا في (5) دول عربية مقابل ارتفاعه في (13) دولة عربية وان كان ذلك ما دون معدل تضخم 7٪ (ما عدا في دولتين عربيتين).

وقد ارتفع إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها، والتي دأبت المؤسسة على رصدها في إطار قاعدة بيانات الاستثمارات العربية البينية، نهاية العام موضوع التقرير بزيادة نسبتها 27,8٪ لست عشرة دولة عربية مضيفة للاستثمار توافرت عنها البيانات، إذ بلغت تقديريا نحو 3,7 مليار دولار مقارنة مع 2,9 مليار دولار عام 2002. وسجلت الاستثمارات العربية البينية زيادة في ست دول عربية مضيفة (الإمارات، البحرين، الجزائر، مصر، لبنان، المغرب)، فيما تراجعت في ثمان دول عربية مضيفة (الأردن، تونس، السعودية، السودان، سوريا، قطر، وليبيا، اليمن). وبذلك بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها خلال الفترة من 1985 - 2003 حوالي 30,01 مليار دولار مقارنة مع 26,3 مليار دولار حتى نهاية عام 2002 وبمتوسط معدل تدفق سنوي حول 1,7 مليار دولار.

وعلى المستوى القطاعي تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ استحوذ في المتوسط على أكثر من نصف هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بحوالي الربع ثم القطاعات الأخرى التي لم تحدد من المصدر بما يزيد على العشر، ثم قطاع الزراعة بأقل من العشر.

أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام، فقد تصدرت السعودية المجموعة بحوالي 1,4 مليار دولار بما نسبته 36,5٪ من إجمالي الاستثمارات

أصدرت المؤسسة العربية لهضام الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003، الذي يمثل المسح السنوي التاسع عشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية. ويشهد تقرير مناخ الاستثمار لهذا العام تطوراً في العرض والتحليل من خلال تقرير متكامل يستعرض المكونات السابقة مع إضافة مكونات جديدة تعكس المستجدات المتسارعة استناداً إلى البيانات التي توافرت للمؤسسة من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية وتقارير مراكز البحوث والمؤسسات الإقليمية والدولية.

وقد تبين من رصد التقرير جوانب تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية ككل خلال عام 2003، إذ ارتفع المؤشر المركب لمكونات المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية للعام الثالث على التوالي إلى 1,01٪ مقارنة مع 0,9٪ عام 2002 و0,7٪ عام 2001، ولكنه ما زال منخفضاً عن أعلى مستوى بلغه عام 2000 حول 1,2٪. ويعزى التحسن في مناخ الاستثمار بوجه عام إلى تأثير ارتفاع العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للبتروول بتأثير تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك ايجابيا على الإيرادات ووضع المالية العامة مما دعم برامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الدول العربية وانعكس ذلك على تحسن المؤشر الفرعي لمكون التوازن الداخلي (نسبة عجز/فائض الموازنة للنتائج المحلي الإجمالي) الذي شهد تحسناً في (14) دولة عربية مقابل تراجع في (4) دول عربية. بينما شهد التوازن الخارجي (نسبة عجز/فائض الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي) تحسناً في (12) دولة مقابل تراجع في (6) دول عربية، وشهد معدل

عام في مجال مقابلة أهداف الألفية للتنمية. وقد رصد التقرير تطورات وضع الدول العربية في مؤشرات الاقتصاد الرقمي والمشاركة الفاعلة للدول العربية في القمة العالمية لمجتمع المعلومات في ديسمبر 2003.

وقد حافظت معظم الدول العربية خلال العام موضوع التقرير على وضعها من حيث التقويم السيادي التجميعي الصادر عن وكالات التصنيف الائتماني الدولية والذي يصدر فصليا عن مؤسسة الفايانانشال تايمز وتدخل به (12) دولة عربية تركز نصفها في الدرجة الاستثمارية والنصف الآخر في درجة المضاربة بمستويات مختلفة. وقد تم تقويم (141) مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولية وتقويم (51) مصرفا ومؤسسة مالية وشركة عربية من خلال الوكالتين الإقليميتين.

ودخل في التقرير استعراض وضع الدول العربية في كل من المؤشر المركب للمخاطر القطرية، مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية، مؤشر الانستيتيوشنال انفسطور للتقويم القطري، ومؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية. كما استعرض التقرير مؤشرات إقليمية خاصة بالتنافسية وأخرى تركز على التنمية الإنسانية.

وأخيرا تضمن التقرير هذا العام فصلا عن وضع الدول العربية الثلاث عشرة التي دخلت في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) التي أعدها البنك الدولي وطورها لرصد وتحليل ومقارنة مدى سهولة أو تعقيد إجراءات الأعمال في القطر والتي بدورها قد تكون عنصرا معوقاً للنمو والإنتاجية أو محفزاً له وتحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار. للاطلاع على التقرير بالكامل يرجى زيارة الموقع الشبكي للمؤسسة (www.iaigc.org)

وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي. كما شهد عام 2003 تكثيفا ملحوظا في الجهود القطرية لترويج الاستثمار التي قامت بها الدول العربية بهدف جذب المزيد من الاستثمار العربي والأجنبي المباشر. وشهد العام تنامي الجهود لتحديث وتطوير المواقع الشبكية الخاصة بهيئات تشجيع الاستثمار العربية وإيلاء أهمية أكبر للترويج الإلكتروني، واتجه عدد من الدول العربية لإدخال لغات متعددة في موقعها الشبكي وكذلك إدخال خدمة النافذة الموحدة الكترونيا. كما اتخذ عدد من الدول العربية خطوات مقدرة خلال العام نحو تأسيس قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع نظم لجمع معلومات الاستثمار وفق المصدر والقطاع. وتنامي اتجاه هيئات تشجيع الاستثمار العربية للحفاظ على جودة الأداء ومعاييرها لتحقيق كفاءة أعلى.

على صعيد الجهود الإقليمية للترويج للاستثمار شهد العام عقد اجتماعين تنسيقيين لهيئات تشجيع الاستثمار العربية في المغرب بتنظيم من مديرية الاستثمارات الخارجية المغربية. وبالنسبة للجهود الدولية، ارتفع عدد الهيئات العربية الأعضاء في الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) إلى (20) هيئة من أصل (160) هيئة عضواً في الرابطة. كما أفادت خلال العام ثمان هيئات عربية لتشجيع الاستثمار من عضويتها في الشبكة الأوروبية متوسطة لوكالات إنعاش الاستثمار (انيمما).

ومن جهة أخرى حرصت المؤسسة هذا العام على متابعة البيانات ذات العلاقة بمؤشرات التنمية الاجتماعية من خلال برامج التنمية البشرية وأنشطة التأهيل الخاصة بالتعليم ومخرجاته لأهمية ربط انعكاسات التطورات الاقتصادية بآثارها الاجتماعية والإنسانية ضمن إطار مفهوم التنمية الشاملة المستدامة ومتابعة وضع الدول العربية بوجه

الصادرات البنينة إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 9,0 ٪ خلال الفترة ذاتها. وشملت قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع دولتين عربيتين هما السعودية في المرتبة (23) وحصه 1,2٪ من الصادرات السلعية على صعيد العالم لعام 2003، والإمارات في المرتبة (30) وحصه 0,8٪.

كما شهد العام موضوع التقرير تحسنا في أداء أسواق المال العربية الأربعة عشر التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي، في حين دخلت كل من سوق الخرطوم للأوراق المالية وسوق بورصة الجزائر للمرة الأولى في قاعدة معلومات صندوق النقد العربي، وبلغت القيمة السوقية نحو 361,8 مليار دولار عام 2003 مقابل 208,8 مليار دولار عام 2002 بزيادة نسبتها 73,2٪. كما شهدت معظم أسعار صرف العملات المحلية للدول العربية استقرارا في سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، مما اعتبر عاملا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار.

وشهد العام تحسنا في مجمل البيئة التشريعية في الدول العربية وخاصة لجهة إصدار القوانين التي تدعم الشفافية وعدالة المنافسة وحماية الإبداع الفكري واستخدام المعاملات الالكترونية، أما لجهة التشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى أقاليمها، فقد واصلت الدول العربية خلال العام جهودها في تطوير هذه التشريعات لجهة إصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة. إذ تم رصد (59) قانونا وإجراء جديدا لجذب الاستثمار قامت بها (11) دولة عربية واتخذ خلال العام حوالي (114) ترتيبا ثنائيا ومتعدد الأطراف قامت بها (13) دولة عربية مع دول عربية وأوروبية وآسيوية وأستراليا، تنوعت بين توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وعقد لجان مشتركة، لتشجيع

لمحات عن التطورات الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا

تصل عوائد برنامج التخصيص إلى حوالي 8 مليارات دولار. وقد أنشئت الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة هذا العام لتعمل على وضع الترتيبات والآليات التي تساعد على نقل ملكية هذه المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص على أساس توسيع قاعدة الملكية وتمليك الأفراد لتعزيز المشاركة في الثروة والإنتاج. وفي هذا الإطار ستفتح ملكية هذه الشركات أمام المستثمرين المحليين والأجانب وكذلك ستتاح فرصة التملك للعاملين في الشركات العامة الصغيرة، وفي الوقت ذاته يتم تدارس الإجراءات المصاحبة للتخفيف من الآثار الاجتماعية للخصخصة على العمالة. كما طرح تخصيص قطاعات المصارف والطرق والمطارات والاتصالات والكهرباء والمياه والنفط. وتتنظر ليبيا في تطبيق نظام الأوفست على الشركات العالمية التي تتبعها المعدات العسكرية بحيث تخصص نسبة 30٪ من قيمة الصفقة للاستثمار في مشروعات تنموية في ليبيا.

يتكون القطاع المصرفي من (5)

مصارف تجارية حكومية ومجموعة متزايدة من المصارف الأهلية والمتخصصة يتولى البنك المركزي الرقابة عليها. ويتولى المصرف العربي الليبي الخارجي متابعة استثمارات ليبيا في الخارج. وتم افتتاح مصرفين من قبل القطاع الخاص عام 2003 (بنك التنمية التجاري وبنك التنمية السياحية) وبنك إقليمى وبدأت ليبيا فعلا في تلقي اتصالات من شركات وساطة مالية دولية لتولي إدارة المحافظ والاستثمار الليبي في البورصات العربية (المغربية والخليجية) والمراكز المالية الأوروبية. كما ستدخل إلى ليبيا بطاقات الائتمان والأدوات المصرفية الأخرى مصحوبة بترتيبات لسرعة تحويل الأموال. وطرح بنك قطر الإسلامي إنشاء "بيت التمويل الليبي" كبنك إسلامي وافتتاح شركة تأمين تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. كما بدأت ليبيا أولى خطواتها نحو إنشاء سوق رسمية للأوراق المالية بافتتاح مكتب في البنك المركزي الليبي

دولار عام 2000 إلى 11,6 مليار دولار عام 2002، ويتوقع أن ترتفع إلى 14,3 مليار دولار عام 2003 وفق مصادر رسمية. وارتفعت الواردات من 4,8 مليار دولار إلى 6,7 مليار دولار للفترة ذاتها مسجلة فائضا تجاريا ارتفع من 4,2 مليار دولار إلى 7,7 مليار دولار. وتعتبر أهم الجهات التي تتوجه لها الصادرات الليبية إيطاليا (42,5٪ عام 2002) وكلاً من أسبانيا وألمانيا (13,5٪) وتركيا (8٪) أما أهم الجهات التي تستورد ليبيا منها فهي إيطاليا (26,1٪ عام 2002) وألمانيا (9,8٪) وكل من كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة (6,7٪).

عكست المؤشرات الاقتصادية الكلية

في ليبيا أداء جيداً لجهة معدل النمو الاقتصادي الذي قدر عام 2003 بحوالي 2,3٪ مرتفعاً عن 1,5٪ عام 2002 و1,1٪ عام 2001 ويتوقع أن يرتفع معدل النمو عامي 2004 و2005 متجاوزاً 5٪، وكذلك لجهة التوازن الداخلي (نسبة فائض الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي 13,7٪ عام 2003) والتوازن الخارجي (نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي 47,9٪ عام 2003) وانخفاض حجم الدين العام الخارجي (4,5 مليار دولار عام 2003)، وارتفاع معدل الاحتياطيات الرسمية (بلغت 18,6 مليار دولار عام 2003)، واستقرار سعر الصرف في منتصف عام 2003 وتوحيده (سعر صرف الدينار الليبي حوالي 1,21 دينار للدولار). وقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 21,3 مليار دولار عام 2003، وبلغ معدل الناتج المحلي للفرد 7570 دولاراً. وتدخل ليبيا ضمن الفئة المتوسطة في التنمية البشرية وفق مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وترتكز السياسة الاقتصادية

الانفتاحية الجديدة على إطلاق برنامج ضخم لتخصيص المؤسسات العامة (360 مؤسسة) في مجالات الصناعات المعدنية (الحديد والصلب) والصناعات البتروكيمياوية والاسمنت ومصانع تجميع الشاحنات والحافلات ومصانع النسيج والأحذية والقطاع الزراعي، ينفذ عبر 3 مراحل خلال الفترة 2004 إلى 2008، ويتوقع أن

تشهد ليبيا انفتاحاً سياسياً واقتصادياً ملحوظاً خاصة بعد أن حلت قضية لوكربي مما أنهى المقاطعة الدولية التي كانت مفروضة عليها وإعلانها تخليها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل.

وقد تقدمت ليبيا بطلب عضوية منظمة التجارة العالمية وهي عضو مراقب في اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة وعضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعضو في منتدى 5+5 الذي يشمل خمس دول عربية مغربية وخمس دول أوروبية. وشهدت ليبيا عودة صندوق النقد الدولي بعد غياب خمسة عشر عاماً بزيارة بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي البلاد مطلع عام 2004 للتباحث بشأن تنظيم سياسات الإصلاح الاقتصادي. وتعتبر ليبيا من قبل المحللين الدوليين سوقاً واعدة ومليئة بالفرص الاستثمارية المجزية.

ويتزامن اتجاه الوضع الاقتصادي في ليبيا للانفتاح مع تحول تدريجي في السياسة العامة في الدولة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بما يسمى "الرأسمالية الشعبية"، ووضع استراتيجية وطنية تستند إلى تنويع الإنتاج وتحديد الأولويات وتشجيع القطاع الخاص والدخول في شراكات وتطوير القطاعين المصرفي والمالي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. تبلغ احتياطيات ليبيا من النفط حوالي 36 مليار برميل حوالي (3٪ من الاحتياطي العالمي وذكرت تقديرات رسمية أن الاحتياطي النفطي سيرتفع إلى 100 مليار برميل في السنوات القليلة القادمة) واحتياطيات الغاز الطبيعي 1,3 تريليون م³. وبلغ إنتاج ليبيا من النفط الخام حوالي 1,4 مليون ب/ي وفق التزامها بحصص الإنتاج التي تقرها منظمة أوبك تصدر منها 1,1 مليون ب/ي. وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي 14,3 مليار م³ سنوياً تصدر منه 0,6 مليار م³. وبلغت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 30٪ عام 2002 ونسبته للصادرات 92٪.

وقد ارتفعت صادرات ليبيا من 8,9 مليار

كونسورتيوم اويسيس (الواحة) الذي كان ينتج نحو 850 ألف ب/ي، والتي وقعت اتفاقيات استكشاف وإنتاج النفط منذ عام 1955. وتم توقيع اتفاقيات في القطاع النفطي خلال عام 2003 مع شركات ألمانية (بقيمة 56 مليون دولار) وأسبانية ونمساوية مشتركة (بقيمة 91 مليون دولار). وقد طرح في صيف 2003 نحو 20 مناقصة نفطية وأعلن أنه ستطرح في صيف 2004 مناقصات تشمل 5 مناطق جديدة للاستكشاف. كما وقعت ليبيا في مارس 2003 اتفاقية شراكة استراتيجية في مجال اكتشاف وإنتاج النفط والغاز مع شركة رويال داتش شل البريطانية/الهولندية بقيمة 200 مليون دولار. وستكون البداية من خلال مشروع تطوير حقول الغاز ومصنع تسييل الغاز بقيمة 200 مليون دولار في منطقة مرسى البريقة. وقامت ثلاث شركات نفطية نرويجية بزيارة إلى ليبيا في ابريل 2004 لبحث إمكانات التعاون في مجال التنقيب عن النفط.

كما خصص لتطوير قطاع الاتصالات في ليبيا مبلغ 15 مليار دولار في مشاريع ضخمة للوصول إلى كثافة هاتفية بنسبة 38٪ بحلول عام 2020 بإضافة مليون ونصف المليون خط هاتف ثابت وأكثر من مليوني خط محمول ورفع أداء شبكة الاتصالات الدولية وخدمات الرسائل والطرود البريدية وكوابل الألياف البصرية (5000 كم) ووصلات موجات رقمية بطول ألفي كم وإقامة محطات الأقمار الصناعية. وقد وقعت الشركة العامة للبريد والاتصالات في ليبيا 4 عقود مع ائتلاف شركات عالمية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وخصصت ليبيا مبلغ 7 مليارات دولار لتطوير قطاع السياحة لغرض تنويع الاقتصاد الليبي وتقليل اعتماده على النفط وعرض الفرص الاستثمارية فيه وتتطلع هيئة الترويج السياحي الليبية إلى استقطاب نحو مليون سائح بحلول عام 2005 مقارنة مع 135 ألف سائح حاليا في حال انتعاش المرافق السياحية، وخاصة أن ليبيا تتمتع بالعديد من المواقع الأثرية وشاطئ بحري بطول 1770 كم ومساحة كبيرة من الصحراء الغربية. ويساهم حاليا قطاع السياحة بأقل من 1٪ من الناتج المحلي

البحري والكهرباء وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي ومحطات تحلية المياه والزراعة وغيرها مما يراه أصحاب القرار الرسمي لازما. ويؤمن القانون حماية وضمانات للاستثمارات وحرية في تحويل رأس المال والأرباح وتصفية المشروع.

وحرصت هيئة تشجيع الاستثمار الليبية على تسهيل إجراءات الترخيص والموافقات عبر حصرها في خدمة الشباك الموحد. ويقدر أن تكون قيمة المشاريع الصناعية والسياحية والصحية التي وافقت عليها هيئة تشجيع الاستثمار الليبية حتى نهاية عام 2003 ما قيمته 700 مليون دولار غطت (65) مشروعا من بينها (17) مشروعا للاستثمار في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية والصحية وهناك (14) مشروعا تحت التنفيذ. وقد انشئ مؤخرا المجلس الأعلى للاستثمار. وعقد في ليبيا المؤتمر الاقتصادي الاستثماري الدولي (20-21 أبريل 2004) لشرح مناخ الاستثمار وفرص الاستثمار المتوافرة وقانون الاستثمار الأجنبي حضره ما يزيد على (400) رجل أعمال ومستثمر عرب وأجانب وهو الملحق الأول من نوعه في ليبيا وقد بحث خلاله تأسيس مجلس أعمال مشترك بين ليبيا وأبوظبي.

جاء في طليعة أولويات الحكومة في تحريكها الجديد فتح أبواب الاستثمار في قطاع النفط والغاز لغرض زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 3 ملايين ب/ي من خلال استقطاب 10 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع سنويا حتى عام 2010. وقد أطلقت ليبيا عام 1999 برنامجا استثماريا بقيمة 35 مليار دولار للفترة 2002 - 2005 لتنمية القطاع النفطي والاستكشاف في (150) منطقة جديدة يستهدف أن يشكل الاستثمار الأجنبي منها ما بين 30٪ إلى 40٪ من خلال اتفاقيات جديدة وشركات. وتولي الحكومة اهتماما خاصا بمشروع غاز غرب الجماهيرية (بالتعاون مع شركة أيني الإيطالية وبقيمة 5,6 مليار دولار لنقل 8 مليارات م³ من الغاز سنويا إلى أوروبا) ومشاريع الاستكشاف البترولي. وترحب ليبيا بعودة الشركات الأمريكية النفطية بعد أن خرجت من ليبيا عام 1986 والتي تشكل

لتسجيل مبيعات الأسهم وقيام لجنة خاصة بوضع الإطار القانوني لسوق الأسهم المخطط لها وخاصة لمقابلة بيع وشراء الأسهم المطروحة في إطار برنامج الخصخصة.

وفي مبادرة فريدة من نوعها في مجال موازنة الدولة، تم استبعاد إيرادات النفط بالكامل كمورد رئيسي لتمويل ميزانية عام 2003/2004 (تشكل عادة 90٪ من إيرادات الميزانية) بهدف دفع المحافظات الليبية إلى الاعتماد على مواردها الذاتية لتغطية احتياجاتها مع التوجه إلى ترشيد الإنفاق، على أن تكلف شركات استثمارية ليبية خاصة بإدارة استثمارات هذه العوائد في المشاريع التنموية وتطوير صناعة النفط واستخدامه في المصارف داخل البلاد وخارجها. وينظر إلى قطاع السياحة كأحد الموارد البديلة.

ولجهة تقوية أسس مجتمع المعلوماتية اعتمدت ليبيا خطة مطلع عام 1999 لتدعيم البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مضاعفة الاستثمار في هذا القطاع من 4,2 مليار دولار إلى 9 مليارات دولار لرفع مستخدمى الانترنت إلى مليوني مستخدم من 850 ألف مستخدم للانترنت حاليا وان يرتفع عدد مزودي خدمة الانترنت من 2 إلى 7 وتنتشر مقاهي الانترنت في ليبيا إذ تبلغ 3000 مركز.

تم تفعيل العمل بقانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية رقم (5) لسنة 1997 الذي يشترط أن يكون المشروع الاستثماري لهدف إنتاج سلع للتصدير وتوفير فرص عمالة للمواطنين مع تدريبها واستخدام تقنيات حديثة والإفادة من الموارد والخامات الطبيعية والصناعية المحلية التنموية الجهوية للمناطق النائية. ويمنح القانون إعفاءات من الضرائب على آلات ومعدات وقطع غيار المشروع ومن ضرائب الدخل لمدة 5 سنوات قابلة للتמיד إلى 3 سنوات أخرى وإعفاء سلع التصدير من ضريبة الإنتاج والرسوم التصديرية الأخرى ورسوم الدمغة على المعاملات. كما يمنح القانون مزايا إضافية للمشاريع التي لها أولوية تنموية. ويفتح مجال الاستثمار في قطاعات الصناعة والسياحة والصحة والاتصالات والنقل الجوي والصيد

بقيمة 98 مليون دولار، كما يوجد (77) شركة استثمارية ليبية مشتركة مع عدد من الدول الأفريقية. وتعزز ليبيا الاستثمار في (1837) مشروعاً جديداً بقيمة تجاوز المليار دولار في مجالات السياحة والفلاحة والصناعة والمعادن، وتلعب الشركة الليبية الأفريقية للاستثمار دوراً هاماً في هذا الصدد. ووضعت خططاً للتعاون مع اتحاد المستثمرين في أفريقيا في مجال الترويج المشترك وفق الأولويات الاستثمارية. وقد وقعت ليبيا اتفاقيات تعاون ومقايضات نفطية مع السنغال والنيجر ومالي وزيمبابوي ودول أخرى في القارة الأفريقية.

أما علاقاتها مع الدول الأخرى فقد أبرمت ليبيا 5 اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار مع كل من بلجيكا وألمانيا والبرتغال ومالطا وإيران خلال عام 2003. وأعلنت ليبيا أنها بصدد الدخول في اتفاقية مع استراليا لتعزيز التجارة والاستثمار في مجالات الزراعة والمواشي والصناعات الإنشائية وصناعة السيارات. وفعلت نشاط اللجنة الاقتصادية المشتركة مع تركيا التي كانت مجمدة منذ 7 سنوات. كما دخلت في مباحثات مع أوكرانيا (عقد لبناء خط سكة حديدية بطول 992 كم بقيمة مليار دولار وعقد لإنشاء طريق سيارات بكلفة 200 مليون دولار) وكرواتيا واندونيسيا لتعزيز التبادل التجاري والاستثمار المشترك خاصة في مجال الاستكشافات النفطية والاستخراج والتكرير. وعززت علاقاتها التجارية مع الصين وعلى رأسها استيراد 4000 سيارة صينية الصنع بقيمة 20,8 مليون دولار. وفي إطار التعاون مع كوريا الجنوبية منحت ليبيا شركة هيونداي لأعمال الهندسة والبناء عقداً بقيمة 283 مليون دولار لتوسيع محطة كهرباء الزاوية من 660 ميغاوات إلى 960 ميغاوات، وكذلك في إطار التعاون مع أسبانيا منحت عقدين لبناء خطوط ومحطات كهربائية إلى شركتين إسبانيتين بقيمة 301 مليون يورو. وختاماً فإن ليبيا تبذل جهوداً متواصلة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة لديها والتركيز على جعلها موقفاً جاذباً للاستثمارات في محيطها الإقليمي والدولي.

المشترك بين البلدين وخاصة أن حجم التبادل التجاري بينهما يتجاوز المليار دولار. وتعتبر ليبيا من أهم الدول العربية المستثمرة في تونس إذ بلغت استثماراتها نحو 200 مليون دولار في (35) مؤسسة تتوزع على قطاعات البناء والنسيج والسياحة. كما تم الاتفاق مع ائتلاف من (3) شركات مصرية لتنفيذ مشروع مد خطوط لربط شبكة كهرباء بطول 750 كم بتكلفة 100 مليون دولار للربط مع الشبكة العربية الكهربائية الموحدة. وتبلغ قيمة الاستثمارات الليبية في مصر ملياري جنيه تغطي (96) مشروعاً، منها مصفاة ميدور، إضافة إلى استثمارات بقيمة 8 ملايين دولار تشكل حصة ليبيا منها (61,5%) في (6) مشاريع تعمل بنظام المناطق الحرة في مصر. ويعمل البلدان على تعزيز قرارات اللجنة المشتركة العليا وخاصة لجهة إزالة معوقات التبادل التجاري بينهما (140 مليون دولار) وعلى رأسها الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وإقامة منطقة مشتركة للتنمية الزراعية بكلفة 100 مليون دولار للنهوض بالتعاون الزراعي وتم توقيع اتفاقية تجارية وجمركية جديدة لتسهيل انسياب البضائع والسلع بينهما خاصة المجموعة السلعية التي تشمل المواد الغذائية ومواد البناء والأدوية والمستلزمات الطبية واللقاحات، كما تم الاتفاق على إنشاء وحدة لفض المنازعات التجارية واتخاذ إجراءات فاعلة لتحسين شبكة الطرق البرية. كما ستتعاون الجمعية المصرية الليبية المشتركة للمستثمرين ورجال الأعمال مع جمعية رجال الأعمال الليبيين التي تأسست مؤخراً. وتنفذ حالياً شركتان مصريتان مشروعين جديدين في ليبيا لإنشاء خطوط كهربائية باستثمارات تبلغ 11 مليون دولار. ومن جهة أخرى نشطت اللجنة العليا المشتركة الليبية-المغربية لإزالة العوائق أمام التعاون بينهما في مجال التبادل التجاري وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة. وتمت توأمة بعض المؤسسات الطبية لتبادل الخبرات الطبية والصحية بينهما.

وبالنسبة للاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) فقد بلغ عددها (245) مشروعاً

الإجمالي إذ بلغت إيرادات السياحة 20 مليون دولار عام 2002. وقد افتتح مؤخراً فندق بسعة 1200 سرير من قبل مجموعة كورينثيا المالطية للفنادق باستثمار قيمته 100 مليون يورو في طرابلس العاصمة وفندق آخر بسعة 300 غرفة. كما تقوم شركة هولندية للسياحة بتنفيذ وتشغيل 10 مشروعات سياحية في محافظة طبرق خلال خمس سنوات بكلفة استثمارية تبلغ نحو 1,23 مليار دولار.

ومن جهة أخرى أولت ليبيا اهتماماً بالاستثمار في القطاع الصحي الذي استقطب 35% من الاستثمارات العربية الوافدة عام 2002 بقيمة 225,9 مليون دولار و1,7 مليون دولار من إجمالي استثمارات أجنبية وافدة بلغت 27,1 مليون دولار عام 2002. وفي مطلع عام 2003 رحبت الحكومة بالاستثمار الاجنبي في قطاع الأدوية وتحاول جذب استثمارات في هذا القطاع خاصة في منطقة مصنع الرابطة للكيماويات. كما تقدمت مجموعة قطرية باقتراحات للتعاون في المجال الصحي.

وتنشط ليبيا في الاستثمارات الخارجية من خلال الشركة العربية الليبية للاستثمار الخارجي (لافيكو) التي تعمل على إدارة الاستثمارات الليبية في الخارج والتي تساهم في 98 شركة منها 26% في الدول العربية 36% في أفريقيا و30% في أوروبا و3% في أمريكا اللاتينية. وتعنى بالاستثمارات الخارجية في ليبيا ثلاث مؤسسات هي لافيكو وأويل إنفست والشركة الليبية الأفريقية للاستثمار.

وقد تنامت العلاقات الاستثمارية والتجارية الليبية مع الدول العربية في شمال أفريقيا، إذ قامت شركة (لافيكو) بإنشاء (3) فنادق في الجزائر بكلفة 320 مليون دولار عام 2003 وأبرمت ليبيا اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار مع الجزائر. وتم إنشاء شركة ليبية - تونسية مشتركة لإنجاز وإدارة وتشغيل نقل المواد النفطية، وإنشاء أنبوب لنقل المواد النفطية الليبية يربط مصفاة الزاوية في ليبيا مع ميناء الصحيرة في تونس في إطار قرارات اللجنة العليا المشتركة بينهما كما يجري العمل على تنفيذ اتفاقية المنفذ الجمركي

ضماننا... ضمان لكم

- ضمان الاستثمار والقروض
في الدول العربية
- ضمان ائتمان الصادرات
إلى جميع أنحاء العالم



أنت في
أمان
معنا...

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار